UN LIBRARY
MAR 30 1990
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/44/932
S/21212
27 March 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ٤٧ من جدول الاعمال
مسألة قبرص

مجلس الامن
السنة الخامسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠ موجهة
إلى الامين العام من الممثل الدائم لتركيا
لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أبعث إليكم رفق هذا رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠ موجهة إليكم من سعادة السيد أوزر كوراي ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، في إطار البند ٤٧ من جدول الاعمال ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) مصطفى أكسين
السفير
الممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠ موجهة
إلى الأمين العام من السيد أوزر كوراي

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من رسالة مؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ موجهة إلى رئيس البرلمان الأوروبي من سعادة الدكتور كينان أتاكول ، وزير الخارجية والدفاع في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة وتذييلها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، في إطار البند ٤٧ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أوزر كوراي
ممثل الجمهورية التركية
لقبرص الشمالية

تذييل

رسالة مؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ موجهة الى
رئيس البرلمان الاوروبي من السيد كينان أتاكول

إن القرار المتعلق بقبرص الذي اعتمده البرلمان الاوروبي يتعارض مع كل من نص وروح قرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) الذي اعتمد بالاجماع في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠ . ويشوب قرار البرلمان الاوروبي عدد كبير من الاخطاء ، وينحاز انحيازا صارخا ، ولهذا السبب ، فانه يزيد من صعوبة دخول الطرفين القبرصيين في مفاوضات هادفة . وفي هذا الصدد ، فان للقرار نتائج عكسية وهو أسوأ من عقيم . ومن سوء الحظ أن يجد البرلمان الاوروبي نفسه ملتزما بقرار منحاز ، يعرقل مهمة المساعي الحميدة للامين العام للامم المتحدة ولا يشرّف هذه الهيئة التشريعية .

وفي الفقرة الاولى من الديباجة ، يؤكد القرار أن قبرص قد قُسّمت بصورة غير شرعية طوال الـ ١٥ سنة الماضية . وفي الواقع ، قسمت قبرص منذ عام ١٩٦٣ عندما قام القبارصة اليونانيون ، عن طريق استخدام القوة ، بطرد القبارصة الاتراك من دولة المشاركة المكونة من طائفتين وبذلك اتخذوا الخطوة المشؤومة التي خلقت مشكلة قبرص ، التي عايشناها لمدة تزيد على ٢٦ عاما . وقد أرسلت قوة الامم المتحدة لصيانة السلم الى قبرص في عام ١٩٦٤ لانقاذ أرواح القبارصة الاتراك من المسلحين من القبارصة اليونانيين العاملين بالتواطؤ مع الادارة القبرصية اليونانية وبدعم منها . وكان تقسيم قبرص ، حتى ذلك الحين ، أمرا واقعا بالفعل .

وترد في الفقرة السادسة من الديباجة اشارة الى الجهود التي يبذلها "الامين العام للامم المتحدة لعقد مفاوضات بين السيد جورج فاسيليو رئيس جمهورية قبرص ، والسيد رؤوف دنكتاش" . وهذا غير صحيح : إذ ترمي جهود الامين العام الى عقد مفاوضات بين السيد فاسيليو ، زعيم القبارصة اليونانيين ، ونظيره السيد دنكتاش ، زعيم القبارصة الاتراك ، على قدم المساواة المطلقة . وادعاء أن السيد فاسيليو هو رئيس جمهورية قبرص غير صحيح لانه لا يمثل سوى القبارصة اليونانيين . ولم يكن هناك "رئيس لجمهورية قبرص" شرعي منذ أن تنكر القبارصة اليونانيون لدستور قبرص لعام ١٩٦٠ أثناء الاحداث المشؤومة التي وقعت عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ . وقد نص هذا الدستور على أن السلطة التنفيذية في قبرص يمارسها القبارصة اليونانيون والقبارصة الاتراك العاملون بصورة مشتركة .

وترد في الفقرة السابعة من الديباجة اشارة الى "الموقف التفاوضي الايجابي" الذي اتخذه السيد فاسيليو . وهذا غير صحيح . فلم يحضر السيد فاسيليو الى نيويورك بأية مقترحات من عنده . ورفض أن يتبادل أو حتى أن يفيد باستلام المقترحات المكتوبة الكثيرة التي قدمها الرئيس دنكتاش(أ) . وعندما توقفت المفاوضات بسبب محاولات السيد فاسيليو للاصرار على مصطلحات قد تعني ضمنا أن وضع القبارصة الاتراك أدنى من وضع القبارصة اليونانيين ، لم يحاول التغلب على المشكلة ورفض مقترحات الرئيس دنكتاش لوضع المسألة جانبا والانتقال الى نقاط أخرى مدرجة بجدول الاعمال .

وفي الفقرة الثامنة من الديباجة ، يدين القرار "أعمال السيد دنكتاش لمحاولة تغيير ولاية الامين العام" . وعلى العكس ، يؤيد الرئيس دنكتاش مهمة المساعي الحميدة للامين العام ، ويرى أن المفاوضات المباشرة بين الجانبين القبرصيين تحت رعاية الامين العام هي الطريق الوحيد للتوصل الى حل ويؤيد على الدوام الابقاء على ولاية الامين العام دون مساس .

ويتنافى ادعاء القرار الوارد في الفقرة التاسعة من الديباجة ، مع الواقع لأن المحرضين من القبارصة اليونانيين الذين اعتقلوا من أجل دخولهم أراضي الجمهورية التركية لقبرص الشمالية بصورة غير مشروعة قد اعتقلتهم شرطة الجمهورية التركية لقبرص لشمالية وليس القوات التركية . علاوة على ذلك ، فإن القوات التركية في قبرص ليست قوات احتلال . فقد جاءت إلى قبرص بموجب التزامات نابعة عن معاهدة . وأن هذا التدخل هو الذي أحبط محاولة ضم قبرص إلى اليونان وأنقذ القبارصة الاتراك من التصفية على يد القبارصة اليونانيين الذين كان "رئيسهم" آنذاك القاتل المشهور نيكوس سامبسون .

ويدعي القرار في الفقرة العاشرة من الديباجة أن "الاغلبية العظمى من القبارصة الاتراك تأسف" للموقف التفاوضي الذي يتخذه السيد دنكتاش . ونظرا إلى أن السيد دنكتاش هو الزعيم المنتخب بصورة ديمقراطية للقبارصة الاتراك ، فإن من المستحيل الدفاع عن تأكيد من ذلك القبيل . وعلى أية حال ، فإن القبارصة الاتراك سيعربون عن موقفهم من هذا الموضوع ، مرة أخرى ، في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٠ . ولا يجوز للبرلمان الاوروبي أن يستبق نتيجة هذه الانتخابات وأن يخلص إلى أن السيد دنكتاش لا يحظى بتأييد شعبه .

(أ) استقال السيد دنكتاش من رئاسة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية في ١٥ اذار/مارس ١٩٩٠ . وستجرى انتخابات الرئاسة في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

وفي الفقرة ٢ ، تستحث الحكومة التركية على التعاون . وينبغي أن يكون من الواضح جدا في هذا الصدد أن حل مسألة قبرص سيتم عن طريق التفاوض المباشر بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين وحدهم . وتركيا ، بوصفها إحدى القوى الضامنة ، تؤيد المفاوضات ولكنها لا تشترك في هذه العملية .

ويشار في الفقرة ٣ إلى دعم الزعماء التقدميين من الطائفة القبرصية التركية . وهذا أمر غريب نظرا إلى أن الجمهورية التركية لقبرص الشمالية دولة ديمقراطية ، تعددية . الشعب فيها هو الوحيد الذي يقرر من سيتكلم بالنيابة عنه . ومن العجيب أن تعتمد هيئة تشريعية مثل البرلمان الاوروبي قرارا يسعى إلى إيجاد زعماء بديلين في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وأن تقوض بالتالي المسار الديمقراطي في ذلك البلد .

ويطالب ، في الفقرة ٤ بلهجة قاطعة ، ب "إطلاق سراح الشباب المسجونين بصورة غير قانونية من قبل قوات الاحتلال التركية" . وهؤلاء "الشباب" قد دخلوا أراضي الجمهورية التركية لقبرص الشمالية بصورة غير مشروعة ، وقد حوكموا بعد اعتقالهم ، من قبل محكمة مشكلة حسب الاصول . وقد أدانتهم من أجل انتهاك قانون البلد . وسيفرج عنهم بعد قضائهم لمدة السجن المحكوم بها عليهم وليس لسجنهم أية علاقة بالقوات التركية . وفي الواقع فقد اعتقلوا وحوكموا وأدينوا من قبل أجهزة تابعة للجمهورية التركية لقبرص الشمالية أدت وظائفها وفقا لتشريعات هذا البلد . علاوة على ذلك فإن من الخطأ أن تنتحل بعض الهيئات التشريعية ، حتى إذا كانت البرلمان الاوروبي ، لنفسها ، حق إصدار أمر للأجهزة القضائية لدولة أخرى بإطلاق سراح مجرمين مدانين أو إصدار حكم زائف بشأن قانونية الاجراءات التي تتخذها هذه الاجهزة القضائية .

وتدعو الفقرة الأخيرة وزراء الخارجية إلى تقديم تقارير عن الاجراءات التي يتخذونها لتشجيع إيجاد حل عادل لمشكلة قبرص .

وكما هو مذكور في الفقرة ٣ من قرار مجلس الامن ٦٤٩ ، فإن الحل في قبرص ينبغي أن "يقبله الطرفان" وأن يتوصل إليه "بحرية" عن طريق تعاون الجانبين "على قدم المساواة" مع الامين العام . ومحاولة البرلمان الاوروبي إشراك وزراء خارجية البلدان الاعضاء الاثني عشر في قبرص تجعل هذه المسألة ، المتشعبة أصلا ، أكثر عسرا . والبرلمان الاوروبي ، باعتماده لقرار غير متوازن ، يشجع ويدعم حملة التضليل الإعلامي التي يشنها القبارصة اليونانيون ضد القبارصة الاتراك . وهذا يشكل انتهاكا لنص وروح

الفقرة ٥ من القرار ٦٤٩ الذي "يدعو الأطراف المعنية إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الحالة" .

وحري بالقبارصة اليونانيين أن يضعوا حدا للحرب السياسية والاقتصادية التي يخوضونها ضد القبارصة الأتراك حتى يتسنى إعادة استتباب مناخ من الوفاق والثقة المتبادلة كخطوة أساسية أولى في عملية بناء اتحاد في قبرص . وقد عرقل البرلمان الأوروبي ، بتزويده القبارصة اليونانيين بأداة جديدة لحملتهم الدعائية ، الجهود التي يبذلها جميع العاملين من أجل إيجاد حل عادل ودائم لمسألة قبرص .

(توقيع) الدكتور كينان أتاكول
وزير الخارجية والدفاع

- - - - -